مستقبل المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية فى ضوء الأزمات والأثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر والسعودية)

د. منى أبو العطا حليم

أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم العلوم المالية، الكلية التطبيقية

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، السعودية

مقدِّمة:

انتشر فى الاقتصاد العالمي مع تزايُد العولمة ظاهرة سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chain GVCs) وأصبح العالم مطبوعًا بتلك السلاسل العالمية، وقد يُطلَق عليها التجميع خارج الحدود offshore Assembly Processing حيث ينتج المنتج النهائي فى العديد من الدول، حيث تتخصَّص كلُّ دولة فى جزءٍ منها، ثم يتمُّ تجميع تلك الأجزاء من مختلف المصانع التي قامت بصناعة هذه الأجزاء؛ ليخرج فى النهاية مُنتج نهائي تامٌّ، اشتركت فيه العديد من الدول مثل: السيارة الألمانية BMW حيث يُساهم فى إنتاجها أكثر من ٢٨٠ مصنعًا على مستوى العالم. (Kocchan, 2006).

ويختلف مفهوم سلسلة التوريد عن سلسلة القيمة؛ حيث الأولى تعني: الخطوات التي تتَّخِذها الشركات لإيصال المنتج أو الخدمة إلى العميل وتلبية متطلَّباته وتحقيق رضاه. أمَّا مصطلح سلسلة القيمة فيُشير إلى مجموعة من الأنشطة المترابطة المسئولة عن توليد القيمة التي تستخدمها الشركة لخلق ميزة تنافُسية، وذلك بدءًا من مصادر الحصول على المواد الخام من المورِّدين وانتهاءً بتسليم المنتجات إلى المستخدِم النهائي، وقد ظهرت فكرة تحليل سلسلة القيمة عام ١٩٨٥ كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة المسئولة عن أداء كلٍّ من التصميم والتصنيع والتسويق فى تحقيق القيمة للعُملاء من خلال «بورتر» الذي يُعدُّ أوَّل مَن وضع أُسُس تحليل القيمة، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة أساسية وأخرى داعمة، تشمل الأولى: الإمدادات، والإنتاج، والتسويق، والخدمات المرافقة، وتضمُّ الثانية: التموين، والبحث والتطوير، وإدارة الموارد البشرية، والبنية التحتية للمؤسَّسة (Granger2015)

ويرى بورتر بأنَّ المؤسَّسات تُنفق الكثير من الوقت والأموال على الأنشطة الداعمة، والتي لا تُمثِّل لها أيَّ ميزة نسبية، ودعا بأن تقوم المؤسَّسات بالتركيز على عمليات التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية لمرحلتي ما قبل التصنيع بالبحث والتطوير، والموارد، وما بعد التصنيع بالتسويق، وخدمات ما بعد البيع.

ويلعب تحليل سلسلة القيمة دورًا هامًا فى فهم نطاق القدرة التنافُسية الشاملة، فالتحليل وتحديد الكفاءات الأساسية تقود الشركة إلى الاستعانة بمصادر خارجية فى الأنشطة التي لا تمتلك فيها الكفاءة، ورسم خرائط تدفُّقات السلع والخدمات فى سلسلة الإنتاج يسمح لكلِّ شركة بتحديد الأطراف التي تلعب دورًا هامًا فى نجاحها.

وتُشكِّل سلاسل القيمة العالمية ما يبلغ نحو٥٠ ٪ من حجم التجارة العالمية وفقًا لتقرير منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن تُساهم بدور كبير فى تحقيق متطلَّبات التنمية المستدامة، حيث يُعتبر الدخول فى سلاسل القيمة العالمية بالاستفادة من العولمة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة أحد أهم الوسائل الأساسية فى دعم عملية النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز تنافُسية الصناعة، وخلق فُرص العمل والقضاء على الفقر ومعالجة نقص الموارد ومواجهة تحديات الإنتاج العالمية. كما يُساهم تبادل القيمة المضافة بما يُقارب من ٣٠ ٪ من الناتج المحلِّي الإجمالي فى الدول العربية، ولكن يُواجه الدخول والمشاركة فى سلاسل القيمة بعدَّة عقبات وتحديات ومخاطر، وقد تكون مُساهمة هذه السلاسل فى الناتج المحلِّي محدودة إذا كانت الحصَّة التي تستأثر بها الدول من القيمة المضافة ضئيلة، وكذلك فإنَّ نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات وتطويرها لا يحدث تلقائيًا، كما أنَّ رفع الآثار البيئية والتأثيرات الاجتماعية، من ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية والأمان الوظيفي وتزايُد درجة التأثُّر بالصدمات الخارجية وغيرها تُعدُّ من أكثر المخاطر التي تُواجه سلاسل القيمة. (UNCTAD, 2010)

وتَسعى كلٌّ من مصر والسعودية للتغلُّب على تلك التحديات، والعمل على تعزيز دخولها ومشاركتها فى سلاسل القيمة، ومواجهة التحديات الحالية، والعمل على اتخاذ التدابير والمبادرات؛ لزيادة المنافع والاستفادة، والتقليل من مخاطر المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرُّف على ماهية سلاسل القيمة العالمية، ومستقبل المشاركة فيها، وأهَمِّيَّة ذلك، والوقوف على أهمِّ الفرص الممكنة، والتحديات والمعوِّقات التي تحول دون الدخول فيها فى ظلِّ الظروف الحالية، وذلك فى كلٍّ من الدول العربية بصفة عامة ومصر والسعودية بصفة خاصة، والتعرُّف على سُبُل تعزيز المشاركة والآثار المترتِّبة على تلك المشاركة، وقياس أثر المشاركة والاندماج فى سلاسل القيمة على التنمية المستدامة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي ماهية سلاسل القيمة العالمية؟
- ما هو مستقبل المشاركة فى سلاسل القيمة فى ظلِّ الوضع الحالي؟
- ما هي أهم التحديات والصعوبات للمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية؟
- ما هي الإستراتيجيات الجديدة للدخول فى سلاسل القيمة فى ظلِّ التحديات والأزمات التي يشهدها العالم؟
- ما هي الآثار المترتِّبة على المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية لكلٍّ من مصر والسعودية؟ وما علاقة المشاركة فى سلاسل القيمة بالتنمية المستدامة؟
- ما هي الفرص الممكنة وسُبُل تعزيز الدخول فى سلاسل القيمة العالمية؟

أهَمِّيَّة الدراسة:

تكمُن أهَمِّيَّة الدراسة فى زيادة حجم الترابُط والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات وما تُمثِّله سلاسل القيمة من أهَمِّيَّة بالنسبة للتجارة الدولية، وأهَمِّيَّة المشاركة فيها، وآثارها على اقتصاديات الدول المشاركة فيها، وعلى تحقيق متطلَّبات التنمية بالإضافة إلى تزايُد الاهتمام بموضوع سلاسل القيمة العالمية مع ما يشهد العالم من أزمات، وما نجم عنها من توقُّف وتعطُّل وخسارة الكثير من سلاسل القيمة، وإعادة النظر فى الإستراتيجيات والدول المشاركة، ومن ثَمَّ السعي نحو التعرُّف على أهمِّ الفرص والتحديات لكلٍّ من مصر والسعودية فى ظلِّ الإستراتيجيات الجديدة لسلاسل القيمة العالمية، والجهود اللازمة لمواجهة هذه التحديات لدعم المشاركة فيها.

أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدف الرئيس للدراسة فى التعرُّف على سلاسل القيمة العالمية ومستقبل المشاركة فيها من خلال التطرُّق إلى عدَّة أهداف فرعية تتمثَّل فيما يلي:

- التعرُّف على مفهوم وماهية سلاسل القيمة العالمية.
- تحديد أهمِّ التحديات والصعوبات للدخول فى سلاسل القيمة العالمية.
- دراسة مستقبل المشاركة فى سلاسل القيمة والتعرُّف على الإستراتيجيات الجديدة للاندماج فيها.
- تحليل أهمِّ الفرص الممكنة للدخول وسُبُل تعزيز الدخول فى سلاسل القيمة العالمية.
- قياس أثر المشاركة فى سلاسل القيمة على التنمية فى كلٍّ من مصر والسعودية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الورقة البحثية على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، حيث نقوم بالتعرُّف على ماهية سلاسل القيمة والوضع فى كلٍّ من مصر والسعودية، ومدى إمكانية المشاركة فى سلاسل القيمة ومستقبلها، والفرص المتاحة، وكيفية مُواجهة التحديات والتغلُّب على المعوّقات؛ من أجل الوصول إلى زيادة القُدرات التنافُسية، وأهم الإجراءات التي يجب اتخاذها، وذلك بالاعتماد على البحوث والدراسات والتقارير السابقة، وكذلك الاعتماد على التحليل الإحصائي فى قياس العلاقة بين المؤشِّرات التي تُمثِّل المشاركة فى سلاسل القيمة وأثرها والمؤشِّرات الاقتصادية للتنمية فى كلٍّ من مصر والسعودية.

حدود الدراسة المكانية والزمنية:

يتمثَّل الإطار المكاني والزماني للقياس فى الدراسة الفترة الممتدَّة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٢١ فى كلٍّ من مصر والسعودية.

خُطَّة الدراسة:

فى ضوء إشكالية الدراسة وأهَمِّيَّتها وتحقيقًا لأهدافها تَمَّ تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور كما يلي:

أوَّلًا: الإطار النظري للدراسة.

ثانيًا: المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية والملامح الجديدة.

ثالثًا: التحليل الإحصائي للدراسة.

رابعًا: الخاتمة والتوصيات.

أوَّلًا: الإطار النظري للدراسة

١- الدراسات السَّابقة:

ركَّزت دراسة (عميش، ١٩٩٩) على استخدام نموذج Porter التنافُسي؛ بهدف تحديد وتحليل القوى التنافُسية بالتطبيق على قطاع تجارة التجزئة، ووجدت الدراسة أنَّ سلسلة القيمة فى نموذج Porter لتحليل نواحي الضعف للبيئة الداخلية للمنظَّمة، هي عبارة عن أداة يستخدمها واضعو السياسة لتعزيز الميزة التنافُسية، فى محاولة لإضافة قيمة مُضافة للعميل؛ لزيادة قُدرة المنظمة على المنافسة.

هدفت دراسة (Cjanie & Nen – chen, 2002) إلى تحليل التكلفة باستخدام سلسلة القيمة، وتَمَّ توفير الأدلَّة على أساس بيانات تَمَّ جمعها من (٦٥) شركة فى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك (٣٤) فى مدينة هونغ كونغ. وأوضحت الدراسة أنَّ الشركات الصناعية بدأت تعترف بأهَمِّيَّة وفائدة سلاسل القيمة فى تحليل التكاليف وتعزيز الوضع التنافُسي.

استعرضت دراسة (Singer & Donoso, 2008) الشركات الصناعية التي تعمل فى مجال الموارد الطبيعية مثل (التعدين والأخشاب والزراعة ومصائد الأسماك) فى بلدان أمريكا اللاتينية، فى محاولة للتعرُّف على أين يتمُّ التركيز فى الأنشطة فى سلسلة القيمة؛ هل فى بداية السلسلة أم فى نهايتها، وانتهجت الدراسة منهج النظرية الكلاسيكية الجديدة فى دراستها على الشركات، وهي السعي لتحقيق ميزة تنافُسية أفضل من تلك الشركات التي تُحقِّق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية.

هدفت دراسة (نعمان، ٢٠١٣) إلى إلقاء مزيد من الضوء على ظاهرة سلاسل القيمة وأثرها على الدول النامية، ودورها الكبير فى زيادة الصادرات وخلق فرص عمل، ومن ثَمَّ زيادة الناتج المحلِّي الإجمالي للدول. وهو الأمر الذي يجعل صانعي القرارات يقومون بتعظيم الفوائد من (GVCs) ومساهمتها فى التنمية الاقتصادية، وتقليل المخاطر الناجمة عنها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الدول النامية بالتعليم والتدريب؛ وذلك لجذب الاستثمارات التي تبحث عن العمالة الماهرة، وتهيئة بنية أساسية قوية لجذب الاستثمارات، وإقامة مناطق مستدامة لتجهيز الصادرات، لتصبح مراكز مهمَّة لسلاسل القيمة العالمية من خلال تقديم مزايا للشركات الدولية والمورِّدين فى سلاسل القيمة العالمية.

واستعرضت دراسة (Ben Shephered, 2013) الأدلَّة العملية المتاحة بشأن آثار سلاسل القيمة العالمية على العمل والتوظيف فى الدول النامية، مع التركيز على الدراسات الاقتصادية القياسية. وقد أظهرت الدراسة مدى تأثير سلاسل القيمة العالمية على الطلب على العمالة والأجور فى الدول النامية وتأثير الأنشطة المشاركة فى سلاسل القيمة على عوائد سوق العمل، حيث تُعتبر سلاسل القيمة ناقلات للتطوُّر التكنولوجي بما يزيد الطلَب على العمالة الماهرة.

وأوضحت الدراسة الأثر الإيجابي على سوق العمل فى الدول النامية نتيجة الدخول فى سلاسل القيمة العالمية.

أسهمت دراسة OECD, 2016 فى فهم أفضل لتأثير سلاسل القيمة العالمية على الوظائف والإنتاجية من خلال تقديم أدلَّة جديدة بشأن العمالة المتضمَّنة فى التدفُّقات التجارية ذات القيمة المضافة. وقد أكَّدت على أنَّ التجارة تُؤدِّي دورًا هامًّا فى خَلْق فُرص وظائف وزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أيضًا عدد من الدراسات التي تناولت مستقبل سلاسل القيمة العالمية فى ظلِّ الأزمات والتحوُّلات، منها:

دراسة (UNCTAD2020) وقد أوضحت الدراسة أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية، والقطاعات المتأثِّرة بالأزمة وحجم الخسائر الفادحة التي بلغت

حينها نحو ٥٠ مليار دولار، كما أوضحت أنَّ سلاسل القيمة العالمية ستقوم على تبنِّي إستراتيجية جديدة يكون أساسها تنويع المصدر؛ للحدِّ من الخسائر التي حدثت، والتركيز أكثر على البُعد الإقليمي بدلًا من الدولي.

وهدفت دراسة (Corden 2020 إلى التنبُّؤ بمستقبل سلاسل القيمة العالمية والإستراتيجية الجديدة، وأكَّدت على ضرورة خفض الروابط مع الصين كدولة تسبَّبت فى حدوث الأزمة، وضرورة الالتزام بمعايير السلامة والبيئة والجودة، كما أنَّ دول العالم يجب أن تتخلَّى عن السياسات التجارية الحمائية؛ لإعادة نشاط السلاسل مرة أخرى من جديد.

واستعرضت دراسة (OECD 2020) طبيعة السلاسل ونظام العمل بها ونقاط القوَّة والضعف فى سلاسل القيمة وقت كورونا، وأوضحت الدراسة أنَّ سلاسل القيمة العالمية مع الأزمة تبنَّت الإستراتيجية التي تقوم على المرونة والشفافية وإدارة المخاطر، وسلاسل القيمة الشاملة، وأوصت بسياسة تحرير أكبر للتجارة الدولية؛ لإعادة الانتعاش فى تلك السلاسل.

تناولت دراسة (Blyden 2020) مستقبل سلاسل القيمة العالمية بعد الأزمة، والتي أوضحت أنَّ تلك الأزمة أسهمت فى ركود حركة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، مما انعكس على النمو الاقتصادي والتوظيف. وقد أوضحت أنَّ سلاسل القيمة سيكون لها شروطٌ جديدة للمشاركة، أهمُّها ضرورة استيفاء المتطلَّبات البيئية اللازمة، كما ستتغير الإستراتيجيات فى اختيار الدول والشركات المشاركة فيها خاصة فى الأجل الطويل، كما أنَّ مفهوم سلاسل القيمة سيكون قائمًا على الشمولية والاستدامة.

أوضحت دراسة (Kano andHoonoh2020) طبيعة إستراتيجيات سلاسل القيمة فى ظلِّ الأزمة الخاصة بوباء كورونا وما بعدها. وأشارت الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي إلى أنَّ طول فترة الأزمة دفعت السلاسل إلى تغيير إستراتيجيتها، حيث ركَّزت على الأجل الطويل والاندماج الراسي والبُعد الإقليمي والحدِّ من الاستثمارات الخارجية لها والحوكمة الإدارية والرقمية. وأنَّ سلاسل القيمة العالمية أصبحت تُركِّز على الاستجابة الفعَّالة والسريعة لأيَّة صدمات فى العرض والطلب أو أيَّة ظروف متغيِّرة، بحيث تزداد سيطرة الشركات متعدِّدة الجنسية الرائدة فى

سلاسل القيمة العالمية على الاقتصاد العالمي وخلق القيمة العالمية، كما ستُعزِّز تلك السلاسل مصلحتها بأصحاب المنفعة من دول ومنظَّمات دولية، والاستثمار الأكبر فى أنظمة المعلومات.

ومن العرض السابق للدراسات نجد أنَّها اتَّفقت فى معظمها على أهَمِّيَّة تحليل سلاسل القيمة ودورها الهام فى خفض التكاليف وخلق فرص التوظيف والعمل ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية والتنمية المستدامة. كما أشارت بعض الدراسات إلى أنَّ تحليل سلاسل القيمة يختلف من صناعة لأخرى، كما أوضحت بعض الدراسات أن سلسلة القيمة هي مجموعة متشابكة من المراحل والأنشطة المتعدِّدة التي يجب التركيز والنظر إليها جميعًا دون التركيز على مرحلة معيَّنة. كذلك تناولت بعض الدراسات مستقبل سلاسل القيمة والإستراتيجيات، ولكن لم تُوضِّح هذا الأمر بشكل كبير، ولم تتطرَّق الدراسات السابقة باستفاضة واضحة إلى أهمِّ الفرص المتاحة أمام الدول العربية ومصر السعودية بصفة خاصة، والتحديات أمام الدخول فى سلاسل القيمة العالمية والمخاطر حال لم يتمَّ مُراعاة السياسات والإجراءات المطلوبة، وكذلك الآثار المترتِّبة على الدخول فى سلسلة القيمة وتعزيز الوضع التنافُسي، وتحقيق التنمية المستدامة، ومستقبل المشاركة فى سلاسل القيمة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية للقيام به.

٢- مفهوم ونشأة سلاسل القيمة العالمية:

شهدت الآونة الأخيرة نموًّا لسلاسل القيمة العالمية، كإحدى الظواهر المهمَّة المرتبطة بالعولمة وتحرير التجارة العالمية، فأصبحت سلاسل القيمة العالمية تُشكِّل أهَمِّيَّة كبرى، حيث تُمثِّل نحو ٥٠٪ من حجم التجارة العالمية وفق التقديرات الدولية لعام ٢٠١٩، كما تُسهم المشاركة فى سلاسل القيمة فى تعزيز فُرص الاستثمار، وتحسين نموّ وتنافُسية الاقتصادات النامية وخفض الفقر.

ويرتبط تشكيل سلسلة القيمة من أنشطة خلق القيمة التي تبدأ مع استخدام المواد الخام الأساسية القادمة من المورِّدين، ثم الانتقال إلى سلسلة من الأنشطة ذات القيمة المضافة التي تُشارك فى إنتاج وتسويق المنتَج أو الخدمة، وتنتهي مع الموزِّعين للحصول على السلع النهائية، ومنها إلى يد المستهلِك النهائي.

ويُعرِّف البعض سلاسل القيمة العالمية GVCs على أنَّها: «عملية توزيع أو تقسيم الإنتاج بين العديد من الدول، بحيث تُسهم كلُّ دولة فى عملية الإنتاج بجزء ولو بسيطًا فى عملية إنتاج السلعة أو الخدمة النهائية»، وفي البداية أُطلِق على هذه العملية العديد من المصطلحات، منها مصطلح الإنتاج بالمشاركة Production Sharing، ومصطلح التجميع خارج الحدود Offshore Assembly Processing – OAP. كما عرَّفها البعض الآخر على أنَّها: تدويل مراحل صناعة المنتج بحيث تشترك أكثر من دولة فى إنتاج السلع.

ولقد تطوَّرت سلاسل القيمة أو ما عُرفت سابقًا باسم الإنتاج المشترك بين دول العالم المختلفة، أو تدويل الإنتاج أي: أنَّه يخضع لعدد من عمليات الإنتاج كلٌّ منها تتمُّ فى أكثر من دولة، حيث بدأت العملية فى تصدير السلع والمواد الأوَّليَّة، من معادن أو منتجات زراعية مثل: القطن، حيث تنتقل هذه السلع الأوَّليَّة من الدول النامية إلى الدول المتقدِّمة، ثم تقوم الدول المتقدِّمة بإجراء بعض العمليات الصناعية على هذه المواد التي قامت باستيرادها؛ لتتحوَّل المعادن إلى آلات ومعدَّات، والقطن إلى منسوجات وملابس، ثم يُعاد تصدير جزء من هذه السلع النهائية تامة الصنع إلى الدول النامية مرة أخرى بعد إتمام عملية التصنيع، وبالتالي يكون المنتج النهائي من آلات أو ملابس أو غيره قد أسهم فى إنتاجه أكثر من دولة. (نعمان، ٢٠١٣)

وتطوَّرت هذه الظاهرة فى منتصف الستينات من القرن الماضي، وأخذت شكلًا آخر أكثر تقدُّمًا، حيث بدأت الشركات الدولية تنقل جزءًا من أنشطتها إلى الدول النامية التي تتمتَّع بأجور منخفضة للعاملين، وتكثر فيها الأيدي العاملة التي تتمتَّع بقدر كبير من التعليم والمهارة، مقارنة بالدول الصناعية المتقدِّمة. حيث توجَّهت تلك الشركات دولية النشاط إلى العديد من دول جنوب شرق آسيا، خاصة هونج كونج وتايلاند وسنغافورة وماليزيا، وأقامت بها فروعًا تابعة لها؛ بهدف تجميع المواد الأساسية المستخدَمة فى عملية التصنيع Assembly Processing مثل الأجهزة الكهربائية كالتليفزيونات والكاميرات وغيرها، ثم صناعة بعض أجزاء ومكوِّنات السيارات والطائرات وأجهزة الاتصال والحاسبات وغيرها أيضًا. (Francis, 2003)

وتطوَّر الأمر فيما بعد، حيث ظهرت فى منتصف التسعينات من القرن الماضي ظاهرة جديدة تُسمَّى Production Sharing مشاركة الإنتاج، حيث بدأت الشركات

الدولية فى التخلِّي عن العديد من الأنشطة التي كانت تتمُّ داخل الشركة Intera-Firm Trade إلى شركات مُستقلَّة عنها Outsource Operation ومتخصِّصة أكثر فى إنتاج أحد المكوِّنات التي تدخل فى إنتاج السلع النهائية؛ نظرًا لما تتمتَّع به هذه الشركات من ميزة تنافُسية ونسبية تجعلها الأفضل جودة والأرخص سعرًا للشركات دولية النشاط عن أن تقوم هي بإنتاجه بنفسها، وبالتالي أصبحت عملية تدويل الإنتاج تتمُّ ليس فقط بين فروع الشركات دولية النشاط المنتشرة بين دول العالم المختلفة، ولكن أيضًا بين الشركات الدولية وشركات أخرى قد تكون محلِّيَّة أو دولية لكن لديها مهارات وإمكانيات وميزة نسبية وتنافُسية عن غيرها من الشركات، وهو ما يُؤهِّلها إلى الاندماج فى العملية الإنتاجية دوليًا.(Grossman, 2005)

ويمكن أن نُرجع أسباب تلك الظاهرة إلى عدَّة عوامل، أهمُّها ما يلي:

- تحرير التجارة بين الدول وإزالة القيود والعوائق الجمركيـــة؛ بما ساعد على توطيـن وتوزيـــع العمليات الإنتاجيـــة على عدد كبير من الدول بحسب ما تتمتَّع به كلُّ دولة من ميزات تفوق غيرها فى إنتاج مكوِّن أو جزء أو تجميع المكوِّنات والأجزاء.

- التقدُّم التكنولوجي وثورة الاتصالات والمواصلات؛ بما سهَّل التواصل والاتصال الجغرافي بين جميع مناطق العالم المتباعدة، وخفَّض من تكاليف التعاون بين الفروع فى المناطق المختلفة.

- التشريعات التي تضعها بعض الدول من إعفاءات من رُسوم جمركية على بعض السلع أو سلع وسيطة بشروط معيَّنة (Feenstra, 1998). وأيضا الاتفاقيات الثنائية والاتحادات الإقليمية، وما تُؤدِّي إليه تلك الاتفاقيات من زيادة التبادل والتعاون والصادرات بين الدول المختلفة.

وقد توصَّلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO إلى تعريف لسلاسل القيمة العالمية (GVCs) باعتبارها: الأنشطة المقدَّمة للمستهلك النهائي، سواء التصميم، أو الإنتاج، أو التسويق، أو التوزيع، أو الدعم، التي يتمُّ تقسيمها بين شركات وعمَّال فى دول مختلفة؛ للوصول بالمنتج إلى شكله النهائي.

ويُشير مصطلح سلاسل القيمة العالمية إلى: مجموعة من الأنشطة والمهام التي تتضمَّن تصميم المنتج وإنتاجه وتوزيعه بدءًا من المراحل الأولى، مثل عمليات

التصميم والبحث والتطوير والتصنيع ووصولًا إلى المراحل النهائية مثل التجميع والتوزيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع، وكيفية توزيع تلك الأنشطة والمهام لشركات متعدِّدة عبر مناطق وحدود دولية مختلفة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص: ٣؛ Keane,2008,P3) ولا تقتصر تلك السلاسل على المنتجات المتقدِّمة تكنولوجيًا، بل شملت العديد من المنتجات، وقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تطوُّر تلك السلاسل. وتُركِّز سلاسل القيمة على خلق القيمة على مستوى عدد من الشركات فى دول عديدة، أمَّا سلاسل التوريد فتُركِّز على خفض التكاليف وليس خلق القيمة. (Ferrantino and Taglion,2014, P3)

ويُوضِّح شكل (١) منحنى الابتسامة (Aggarwal, 2017,P 4) الذي يُبيِّن المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية، وأنَّ خدمات ما قبل وبعد التصنيع تُسهم فى الحصول على المزيد من القيمة المضافة، الذي يفوق التصنيع ذاته والذي تُركِّز عليه دول عديدة.

ويختلف تحديد الموقع على سلسلة القيمة، ويعتمد على تخصُّصات كلِّ دولة، فهناك دول المنبع والتي تُنتج المواد الخام أو المعرفة التي يتمُّ تنفيذها فى المراحل الأولى من عملية الإنتاج، فى حين هناك دول المصبِّ التي تقوم بالتسويق وتقديم الخدمات.

ويُؤثِّر تموضع دولة على سلسلة القيمة بشكل كبير على حجم المكاسب التي يحصل عليها من مشاركته فى سلاسل القيمة العالمية، فهناك بعض الأنشطة -مثل البحث والتطوير والتصميم، وأيضًا بعض الخدمات- تخلق قيمة مضافة تفوق أنشطة التجميع (OCDE, 2014) .

ويمكن تحديد العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والتنمية من خلال تحليل تموضع الدول والمشروعات ضمن مستويات منحنى ابتسامة، وربط العلاقة مع مؤشِّرات التنمية المختلفة، حيث نفترض بأنَّ مستويات التنمية تتموضع فى شكل حرف (V)، بمعنى أنَّ أثر المشاركة فى سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشِّرات التنمية كلَّما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز فى أعلى السلسة، أو بتعبير آخر: حين تكون هذه الدول تُمثِّل حلقات فى أطراف السلسلة، وهي المستويات اليُمنى واليُسرى فى منحنى ابتسامة، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلَّما ارتكز التموضع عند الحلقات السُّفلى من السلسة.

شكل رقم (١)

منحنى الابتسامة ومستويات التنمية

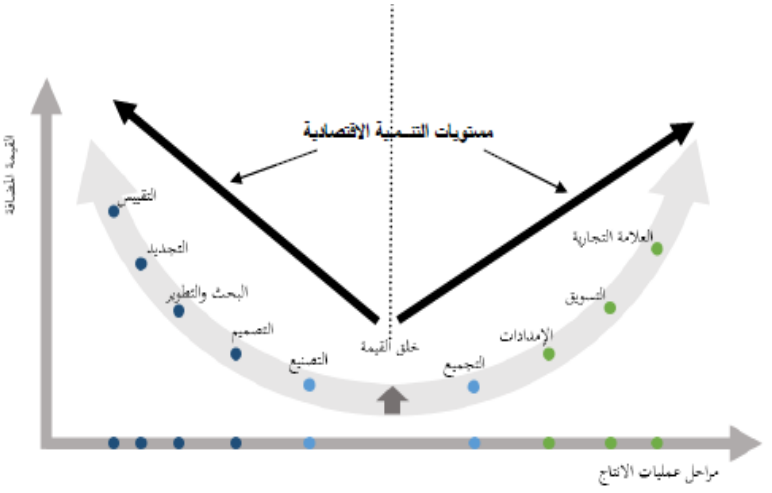

المصدر :: World Economic Forum, the shifting geography of global value chains: Countries and Trade Policy, Implications for Developing , 2016, p 21.

ثانيًا: المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية والملامح الجديدة

أوضحت العديد من الدراسات -منها دراسة منظمة التجارة العالمية- أنَّ أهمَّ الحواجز أمام الدول والشركات للمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية تتمثَّل فى ثلاث عقبات رئيسية، وهي: عدم وجود البنية التحتية اللازمة، محدودية فرص الحصول على تمويل التجارة، خصوصًا بالنسبة لصغار المورِّدين، والقُدرة على الامتثال للمعايير بما فيها المعايير الفنية والصحية والأمنية. هذه العقبات تُعرقل الدول عن الوصول إلى الأسواق والمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية، لذا فإنَّ السياسات التي تستهدف المصادر الجديدة للميزة النسبية مهمَّة لزيادة الفرص المتاحة للدول العربية بصفة عامة ومصر والسعودية بصفة خاصة؛ لدخول سلاسل القيمة العالمية، وذلك من خلال التركيز على تشجيع الاستثمارات فى البنية التحتية وتحسين فعالية المؤسَّسات، كما أنَّ وجود يد عاملة جيِّدة التكوين يُحدِّد على الأغلب نوع المهام وسلسلة القيمة التي يمكن للدول العربية -ومنها مصر والسعودية- الدخول فيها.

١- سياسات تعزيز الدخول فى سلاسل القيمة:

هناك عدَّة مجالات من أجل تعزيز الدخول فى سلاسل القيمة العالمية، السياسات الأفقية تُؤثِّر على الاقتصاد ككلٍّ، مثل البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرَّة بالدول، وتنمية رأس المال البشري، البنية التحتية للطرُق والموانئ وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهناك اتجاهٌ نحو فكرة أنَّه من أجل زيادة الاندماج فى سلسلة القيمة العالمية يجب على الدول اتخاذ سياسات تتجاوز المبادرات السابقة وتُركِّز على التنافسية والاستثمار.

ويمكن تقسيم السياسات التي تُسهِّل ارتقاء الدول فى كلٍّ من مصر والسعودية فى سلاسل القيمة العالمية إلى مجموعتين: أولهما: السياسات الأفقية والتي تُعدُّ مهمَّة لتوفير الشروط الضرورية والأساسية للمشاركة فى التجارة الدولية، وأهمُّ تلك السياسات:

أ- سياسة الاستثمار:

من أجل تعزيز المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية يتعيَّن على صُنَّاع القرار السعي لخلق بيئة استثمارية ملائمة، بدءًا من تحسين الإدارة العامة، وزيادة القدرة على التنبُّؤ فى الإطار التنظيمي، وأُطُر حوكمة الشركات، وتنظيم سوق العمل، والملكية الفكرية، وتسهيل التجارة، وكذلك السياسات التي تُعالج القيود المالية للشركات الصغيرة والمتوسِّطة والشركات الناشئة، وقد خطت السعودية بخطوات كبيرة نحو تعزيز سياستها فى مجال تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة، وكذلك مصر تسعى نحو توفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات والشركات العالمية.

ب- سياسة التجارة:

تُؤثِّر السياسة التجارية على الوقت والتكلفة التي تُمكِّن الشركات من الحصول على مدخلات من الخارج، وبالتالي فإنَّ خفض الرسوم الجمركية وإجراءات التصدير غالبًا ما تكون خطوة مهمَّة للمشاركة وتصدير مُنتجٍ للتنافُسية فى سلاسل القيمة العالمية. كما ينبغي أن تكون السياسات التجارية ذات صلة وثيقة مع السياسات والإستراتيجيات الاستثمارية، ولتعزيز الروابط بين الشركات المحلِّيَّة وسلاسل القيمة العالمية، ينبغي للسياسات التجارية ضمان المساواة فى الحصول على التخفيض أو

الإعفاء من الرسوم الجمركية بين الشركات المحلِّيَّة والأجنبية.

ج- سياسة تطوير الشركات وتنمية القوى العاملة:

نظرًا لأهَمِّيَّة رأس المال البشري فى المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية وسرعة تطوُّر تقنيات الإنتاج، إلى جانب المتطلَّبات الصارمة لمعايير الجودة والعمليات داخل سلاسل القيمة، فإنَّ وجود سياسات فعَّالة لتدريب وتطوير القوى العاملة مهمٌّ جدًا لتمكينهم من المشاركة المربحة فى سلاسل القيمة العالمية، وكذلك تطوير القُدرات الإنتاجية للشركات المحلِّيَّة التي تأخذ أشكالًا كثيرة مثل: تسهيل الامتثال للمعايير الدولية، والمساهمة فى تطوير قاعدة التسويق فى أهمِّ الأسواق النهائية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل.

د- البنية التحتية:

يُعدُّ توفير بنية تحتية شاملة ذات جودة فى جميع أنحاء، وتوفير البنية التحتية للاتصالات من الأمور الهامَّة فى نقل خدمات سلاسل القيمة العالمية للخارج، فى حين أنَّ النقل والبنية التحتية للطاقة يلعبان دورًا أكثر أهَمِّيَّة فى التصنيع والصناعات الاستخراجية ضمن سلاسل القيمة العالمية.

هـ- تنمية القوى العاملة:

نظرًا لأهَمِّيَّة رأس المال البشري فى المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية، وسرعة تطوُّر تقنيات الإنتاج، إلى جانب المتطلَّبات الصارمة لمعايير الجودة، والعمليات داخل سلاسل القيمة، فإنَّ وجود سياسات فعَّالة لتدريب وتطوير قوَّة العمل هام جدًا لتمكينهم من المشاركة بفاعلية فى سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة للجوانب التنظيمية.

و- التنظيم المؤسَّسي:

تتطلَّب المشاركة الفعَّالة فى سلاسل القيمة العالمية مستوى مرتفعًا من التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية فى القطاع العام والخاص؛ لضمان عدم تضارب المصالح، وسدِّ الثغرات والعقبات الهيكلية، وتعزيز التفاعل المتواصل بين الجهات المعنية عبر

عدَّة آليات وإستراتيجيات.

٢- أهَمِّيَّة وأثر الدخول والمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية:

إنَّ الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية يُتيح لكلٍّ من مصر والسعودية الانفتاح على التجارة كما أن الاستثمار الأجنبي يعمل على النهوض بالتنمية من خلال اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات فى الأنشطة التي تقوم بها الأيدي العاملة، ويمكن استعراض أهم المنافع والمكتسبات من المشاركة فى سلاسل القيمة فى الآتي:

- نمو التجارة الدولية وزيادة الصادرات وتحقيق تكامل واندماج أكبر مع دول العالم فى كافة مراحل الإنتاج قبل وبعد التصنيع، وذلك من خلال المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية. (Baldwin) and Forsild,2013)

- نقل التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان المشاركة فى سلاسل القيمة عن طريق الاستيراد والاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية يُمكِّن من بناء القدرات عند الوصول إلى أسواق عالمية؛ حيث يتمُّ خلق المزيد من فرص الربح، وهذه القدرات يمكن تعزيزها بطرُق مختلفة، وذلك من خلال تدريب العمَّال، التفاعل مع المورِّدين بما يُؤدِّي إلى زيادة معدَّل النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

- تطوير الشركات من خلال التعرُّف على كلِّ ما هو جديد، والاستفادة من التطوُّرات التكنولوجية فى الإنتاج، والتكنولوجيات المتقدِّمة بما يُساعد على تطوير الصناعة لمقابلة المعايير العالمية، وتنمية قدرات الشركات، وزيادة نصيب التبادل الدولي.(Jones et al 2019)

- تطوير تجارة القيمة المضافة من خلال مشاركة شركات كلٍّ من مصر والسعودية بمراحل الإنتاج بما يُحقِّق فيها قيمة مضافة فى كلِّ مرحلة. وقد بلغت تجارة القيمة المضافة نحو ٣٠٪ فى الدول العربية، مما يُؤكِّد على استفادة كلٍّ من مصر والسعودية من سلاسل القيمة العالمية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧).

- **زيادة كفاءة رأس المال البشري، والاهتمام بالاقتصاد الرقمي؛ لأنَّ المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية تتطلَّب إمكانيات بشرية خاصة، كما تتطلَّب الرقمنة فى كافة أوجُه النشاط الاقتصادي.**(Paula ,Safadi and Taglioni ,2016)

- **خفض مستوى الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تُتيح المشاركة فرصًا عديدة أهمُّها زيادة النمو وخلق فرص للتوظيف وزيادة التقدُّم التكنولوجي وتحسين مستويات الدخول؛ مما يُخفِّض من مستوى الفقر فى المستقبل** (OECD ,June 2020) **ويُوضِّح البنك الدولي أنَّ زيادة مشاركة الدول فى سلاسل القيمة العالمية بحوالي ١ ٪ يُسهم فى زيادة نصيب الفرد من الدخل بحوالي ٠,١ ٪ فى المتوسِّط فى الدول النامية، مما يجعله وسيلة لخفض الفقر (تقرير التنمية فى العالم ، ٢٠٢٠). وتُشير دراسة أخرى إلى أنَّ زيادة نسبة المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية بمعدَّل ١٠٪ يُؤدِّي إلى زيادة متوسِّط الإنتاجية بحوالي ١,٦٪، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ١١ و١٤ ٪. علاوةً على ذلك، يُوفِّر الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية وظائف أكثر وأفضل، كما أنَّ الشركات المُندمجة فى سلاسل القيمة العالمية تميل إلى توظيف عدد أكبر من النساء مقارنة بالشركات الأخرى، مما يُساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

٣- التحديات والعقبات للمشاركة فى سلاسل القيمة:

هناك عدَّة تحديات أمام الدخول والمشاركة فى سلاسل القيمة لكلٍّ من مصر والسعودية يمكن إيجازها فى الآتي: (world bank 2017)

- **المعايير والإجراءات الدولية للحصول على السعر والجودة ومواعيد التسليم التي تعتبر صعبه نسبيًا.**
- **الضغوط التنافُسية، حيث يمكن لشركة أن تُنافس من جهة انخفاض الأسعار أو فى نوعية وجودة المنتجات، والأفضل منهم هو مَن لديه القدرة على المنافسة والدخول إلى السلسة.**
- **الصدمات الخارجية التي يمكن أن تنتشر بسهولة إلى بقيَّة الأطراف المشاركة فى السلسلة.**
- **زيادة التقلُّبات الاقتصادية مع ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري على التجارة**

الدولية والتركيز فى أنشطة إنتاجية معيَّنة.

- زيادة نسبة السلع الوسيطة فى التجارة الدولية داخل سلاسل القيمة العالمية، بحيث يصعب السيطرة عليها، وقد يتمُّ تقديرها بأكثر من قيمتها، مما قد يجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية فى فاتورة وارداتها. (Reichlin,2017)

- تتأثَّر التجارة فى إطار سلاسل القيمة العالمية بشكل واضح بالحواجز الجمركية؛ لأنَّ السلع تعبر الحدود الخارجية عدَّة مرات، مما يجعل تكلفة الحماية مُرتفعة للدول المطبِّقة لها (Cusolito, Safadi and Taglioni,2016) وكلَّما ارتفعت السياسات الحمائية انخفضت مكاسب الدول المشاركة .(Kim et al ,2019)

- المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب عالية دائمًا؛ لأنَّ توزيع المكاسب يتوقَّف على الدول والشركات الأقدم والأحدث فى الدخول للسلاسل، ومدى إمكانية الاستفادة منها، فهناك دول تقع على هامش تلك السلاسل وأخرى تقع فى مركزها، والأخيرة تحصل على مكاسب أكبر، والأولى تكون مكاسبها قليلة. (Reichlin,2017)

- وجود صعوبات عديدة فى قياس سلاسل القيمة العالمية على مستوى الدول والقطاعات والشركات، حيث يصعب تحديد مساهمات كلِّ دولة، مما يُثير التخوُّف من سلاسل القيمة العالمية، ويجعل من الصعب تحديد المكاسب للدول المشاركة (Jones et al, 2019,;(Reichlin , 2017) لذلك يجب أن تُتيح المنظمات الدولية -كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي- البيانات التي تتعلَّق بتلك السلاسل على المستوى الدولي والقطاعي، وعلى مستوى الشركات ذاتها بالتفصيل؛ لتحقيق الشفافية المطلوبة، وتقييم آثارها على التجارة الدولية بشكل دقيق.

٤- الملامح الجديدة للمشاركة والدخول فى سلاسل القيمة العالمية:

واجهت سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية ضغوطًا كبيرة مع الأزمات التي شهدها العالم، خاصة خلال وبعد أزمة وباء كورونا؛ حيث حدث انكماش فى التجارة الدولية تراوح ما بين ١٣ – ٣٢ ٪ عام ٢٠٢٠، وتأثَّرت سلاسل القيمة العالمية كثيرًا بالأزمة، وذلك من خلال أربع قنوات: الأولى: تأثير مباشر بسبب الاحتياطيات الصحية نتيجة تأثُّر العمالة وقواعد التباعُد الاجتماعي. والثانية: تأثير غير مباشر بسبب تواجُد سلاسل التوريد والإنتاج فى مواقع مختلفة ومخاطر توقُّف شبكات النقل الدولية، والثالثة: تأثير غير مباشر على الطلب وانخفاضه بسبب انخفاض الدخل وزيادة الطلب على المستلزمات الصحية، والرابع: تأثير مباشر على التجارة والاستثمار بسبب حظر التصدير والاستيراد والتزام بعض الدول بسياسة تأمين المنتجات للمُستهلكين. ورأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنَّه على الرغم من تأثُّر سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير مع الأزمة إلا أنَّها لا تزال بها بعض نقاط قوَّة، حيث اتَّسمت بالمرونة والقدرة على مواجهة المخاطر، واستمرَّت فى نشاطها وتحمُّل الخسائر رغم الظروف (عفان ، منال ٢٠٢١).

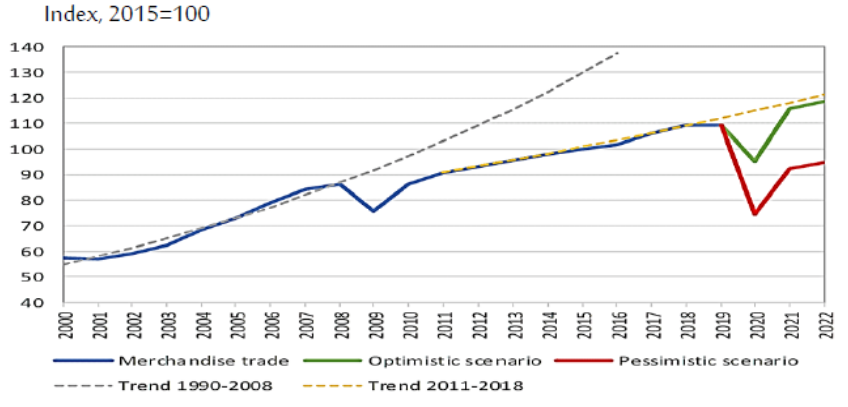

Source : Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, 8 April 2020, wto, p.3

Source : CHRISTINE , Z., YAN, L., & MONICA , (20 APRIL 2020), Foreign direct investment and global value chains in the wake of COVID-19. Consulté le MAY 20, 2020, sur WORLD BANK: https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-and-global-value-chains-wake-covid-19

ونتيجة لتلك الأزمات أصبح هناك ملامح جديدة لمبادئ تقوم عليها سلاسل القيمة تشتمل على ما يلي:

- **التركيز على استقرار سلاسل القيمة العالمية فى الأجل الطويل** (Kano and Hoonah،2020).
- **تحقيق المزيد من المرونة والاستعانة بمصادر متعدّدة (سيرج يوليو ٢٠٢٠؛** Corden ,May 202.
- **التركيز على الجودة الأعلى والمعايير الصحية** (Blyde, 2020).
- **التركيز على البُعد الإقليمي وليس الدولي** .; (Blyde, 2020;Corden , 2020 Kenna)

- ❖ الاهتمام برأس المال البشري وقُدرته على إدارة الأزمات ومواجهتها.
- ❖ التركيز على الرقمية والحوكمة والتجارة الإلكترونية: حيث تُعدُّ التكنولوجيا والرقمنة حجر الأساس فى بناء سلاسل القيمة العالمية الشاملة والمستدامة؛ لأنَّها يمكن أن تُساهم فى اتخاذ القرارات خاصة فى حالة الأعطال.
- ❖ إدارة المخاطر وزيادة الشفافية: حيث أصبحت إدارة المخاطر والحد منها الأساس فى سلاسل القيمة العالمية، وتسعى السلاسل لوضع إستراتيجية جديدة لإدارة المخاطر من خلال الاستعانة بمصادر متعدِّدة للخدمات والسلع الوسيطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسِّطة الحجم وخفض التكاليف.
- ❖ تبنِّي مفهوم سلاسل القيمة العالمية المستدامة والشاملة (Quak,Sep.2020) التي تُركِّز على التخطيط طويل الأجل والمرونة والرقمية والتجارة الإلكترونية، مع إحداث روابط بين شركات كبيرة وصغيرة الحجم، وذلك لتقاسُم المخاطر الحادثة والأخذ فى الحسبان مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الدول المشاركة بجانب التنافسية.

٥- أهم الفرص للدخول والمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية:

فى ضوء تلك التحوُّلات ظهرت فرص وتحديات جديدة أمام الدول العربية ومنها مصر والسعودية، ولتعزيز فرص الدخول فى سلاسل القيمة أصبح علينا التخلِّي عن التركز على تصدير الموارد الطبيعية، والتوجُّه نحو التصنيع والتنوُّع والعمل على تحقيق الشروط والمتطلَّبات الجديدة من خلال الآتي:

- ▪ زيادة الاستثمار فى التعليم والصحة لزيادة رأس المال البشري: لتوافر المهارات الإدارية ومهارات القوَّة العاملة المناسبة القادرة على المشاركة فى تلك السلاسل، واستيعاب المعارف المختلفة وزيادة الابتكار، والاطلاع على كلِّ ما هو جديد؛ لإمكانية الاندماج مع سلاسل القيمة العالمية فى كلِّ مراحلها المختلفة.
- ▪ الاهتمام بتوفير البنية التحتية الرقمية: تُعدُّ الرقمية أحد الشروط الهامَّة اللازمة للتعامل مع سلاسل القيمة العالمية الشاملة، لذلك فإنَّ توجيه المزيد من الاستثمارات اللازمة للتحوُّل للاقتصاد الرقمي، فى كافَّة القطاعات يُسهم فى زيادة فرص الدخول فى سلاسل القيمة العالمية.

- **الالتزام بمعايير السلامة البيئية والجودة العالمية: بما يضمن سلامة وجودة المنتجات وبما لا يخلُّ بمبدأ التكلفة.**

- **تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي** Henrique, Bruhn , and McKenzie, (2015,). **فكلَّما زادت الرسمية داخل الدولة ازدادت مشاركة تلك الشركات. وهكذا فإنَّ اتخاذ الإجراءات المختلفة لدعم الرسمية داخل الدولة يُعدُّ من الدعائم الهامة لمشاركة الدولة فى سلاسل القيمة العالمية.**

- **تحسين أنظمة النقل واللوجستيات: إن تحسين الخدمات بكافة أنواعها يُعدُّ شرطًا هامًا للمشاركة الفعَّالة فى سلاسل القيمة العالمية.**

- **تحرير الاستثمار والتجارة الخارجية: بما يتناسب مع قواعد منظَّمة التجارة العالمية ونمط المشاركة مع سلاسل القيمة العالمية.**

٦- طرق تحسين الوضع فى سلاسل القيمة العالمية:

إنَّ عملية التحسين فى سلسلة القيمة هو أفضل إستراتيجية للحفاظ على مشاركة طويلة الأمد فى السلسلة العالمية؛ لأنَّ الهدف هو الحصول على المزيد من القيمة المضافة، وتعظيم فوائد السلسلة، وهي عملية مرغوبة فى المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية وتتمُّ عملية تحسين الدخول من خلال ما يلي:

أ- الارتقاء بالمهارات والتكنولوجيا والقُدرة على التعلُّم من خلال:

- **رفع مستوى العملية: ويتمُّ بتحويل المدخلات إلى مخرَجات أكثر كفاءة من خلال تحقيق كفاءة عملية الإنتاج، ويتمُّ ذلك عبر إعادة هندسة العمليات وإدخال التكنولوجيا المتفوّقة.**

- **الارتقاء بالمنتج: الانتقال إلى خطوط إنتاج أكثر تطوُّرًا من حيث زيادة القيمة المضافة للوحدة.**

- **الارتقاء بالوظيفة: وهو الحصول على وظائف جديدة ومتفوّقة فى السلسلة، مثل التصميم أو التسويق.**

- -تطوير القطاعات: تطبيق الكفاءات المكتسبة فى وظيفة معينة للانتقال إلى قطاع جديد.
- ترقية السوق النهائي، مما يعني الدخول فى قطاعات جديدة من السوق، سواء من حيث الموقع أو على مستوى الصناعة وبعد الابتكار والتعلم والروابط العالمية المحفِّزات الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية (Tobias, 2016,).

ب- تنمية القوى العاملة والابتكار:

تنمية القوى العاملة والابتكار هي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافُسية والمشاركة فى سلاسل القيمة وأيضًا الارتقاء فى سلسلة القيمة.

ج- تجميع المهام:

مسارات التطوُّر غالبًا ما تتكوَّن فى أداء المهام الجديدة التي تُكمل وتبني المهام القائمة وتستفيد منها، لذلك فإنَّ أنشطة التجميع ضرورية فى سياق الاندماج فى سلاسل القيمة، حيث تُقلِّل الشركات الرائدة عددَ الأنشطة الوسيطة.

٧- مشاركة مصر فى سلاسل القيمة العالمية:

تُشير البيانات العالمية إلى تزايد مشاركة مصر فى سلاسل القيمة العالمية، خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفعت من نحو ١,٩ مليون دولار لتصل إلى حوالي ١١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨.

شكل رقم (٤)

مشاركة مصر فى سلاسل القيمة العالمية (٢٠٠٠-٢٠١٨)

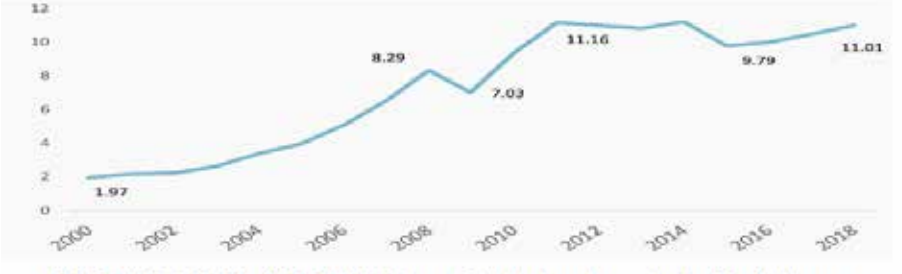

UNCTAD, 2019, UNCTAD-Eora Global value chain Database

ويُشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ إلى أنَّ التوسُّع فى سلاسل القيمة العالمية يرتكز جغرافيًا فى معظم دول إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وعدد من الدول الآسيوية، حيث إنَّ معظم تلك الدول تتركَّز تجارتها الخارجية فى المواد الخام والسلع الأوَّليَّة، كما نُلاحظ تركُّز مشاركة مصر بالأساس فى سلاسل القيمة فى السلع الأوَّليَّة. حيث تقع مصر ضمن فئة الدول ذات الإسهام المتوسِّط فى سلاسل القيمة العالمية، وهذا ما يُوضِّحه الشكل التالي.

شكل رقم (٥)

خريطة التوزيع الجغرافي للروابط العالمية بسلاسل القيمة لعام ٢٠٢٠

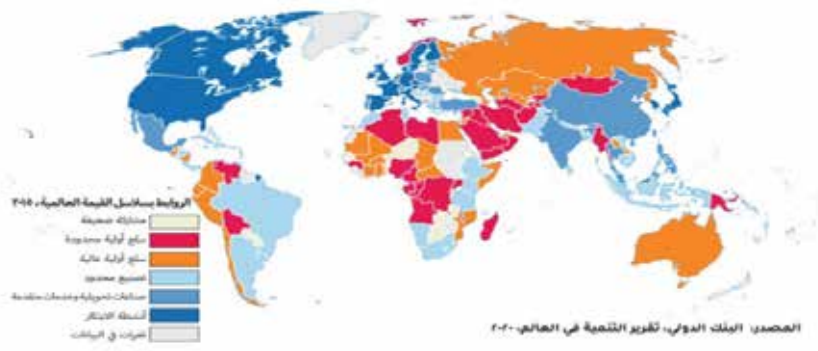

وقد قُدِّرت مشاركة الصادرات المصرية فى سلاسل القيمة العالمية بنحو ٥٠ ٪ تتضمَّن نحو ١٠ ٪ مساهمة فى سلاسل القيمة العالمية من خلال روابط خلفية (مدخلات مستوردة تَمَّ استخدامها فى الصناعة)، ونحو ٤٠ ٪ مساهمة من خلال روابط أمامية تحقَّقت من قيمة مضافة محلية تَمَّ تصديرها ودخلت كمدخلات فى الصادرات الصناعية فى الدولة المستوردة ثُمَّ تَمَّ بيعها إلى دولة ثالثة. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٢١).

وفقًا لقيمة المشاركة الخلفية للقطاعات المصرية فى سلاسل القيمة والتي تَمَّ الاعتماد فى تقديرها على مؤشِّرات مساهمة القيمة المضافة الأجنبية[١] ((FVA)) حسب الصناعة فى مصر والتي أصدرتها منظمة UNCTAD لعام ٢٠١٧، يتَّضح من

(١) القيمة المضافة الأجنبية: هي حصة القيمة المضافة الأجنبية (استيراد وسيط) فى الصادرات المحلية، فهي قيمة الصادرات التي تنشأ من المدخلات المستوردة على سبيل المثال: إذا تمَّ استيراد الأسمدة لإنتاج سلع زراعية للتصدير فإنَّها تُعتبر فى تحليل سلاسل القيمة العالمية قيمة مضافة أجنبية.

البيانات ارتفاع مساهمة قطاعات إعادة التصدير ومعدَّات النقل والمنتجات البترولية، حيث كان لها النصيب الأكبر من مُساهمة مصر فى سلاسل القيمة العالمية.

شكل رقم (٦)

نسبة المشاركة الخلفية للقطاعات المصرية فى سلاسل القيمة العالمية

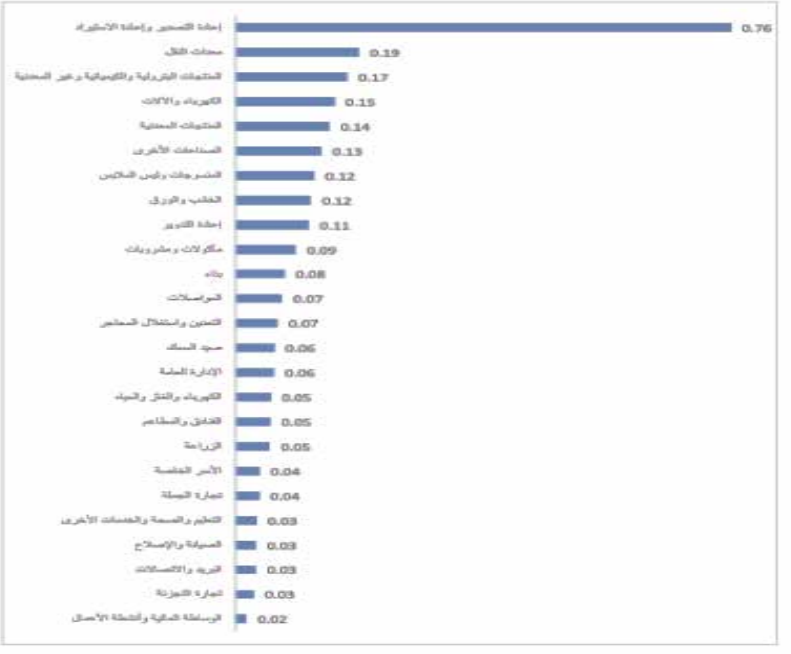

المصدر: عاشور، سالي، «مشاركة مصر فى سلاسل القيمة العالمية»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، أكتوبر ٢٠٢١.

ويتَّضِح من ذلك تراجُع نسبة مشاركة القطاعات المصرية فى سلاسل القيمة العالمية مقارنة بعدد من الدول والاقتصاديات الناشئة، حيث تتركَّز نصف الصادرات السلعية المصرية فى المنتجات الأوَّليَّة والسلع القائمة على الموارد، بينما كان حوالي الربع يتألَّف من صادرات متوسِّطة وعالية التكنولوجيا. وبالمقارنة بدول مثل: تركيا، وماليزيا؛ تُمثِّل صادرات التكنولوجيا المتوسِّطة والعالية ٤٢ ٪ و٥٨ ٪ على التوالي، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لعام ٢٠٢١).

وبالرغم من بذل الجهود لتعزيز الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية وتحسين مستويات البنية التحتية الخاصَّة بقطاع النقل، إلا أنَّه لم تصل إلى المستويات المثيلة فى الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية، بما يتطلَّب العمل على تحسين العديد من السياسات، خاصة ما يتعلَّق بالحواجز الجمركية وغير الجمركية، إلى جانب تبنِّي منهج متكامل فى تحرير التجارة، وبصورة خاصة التجارة فى الخدمات، هذا بالإضافة إلى تحسين بيئة مناخ الاستثمار وإقامة قاعدة صناعية متطوِّرة بما يُحفِّز وصول المستثمرين الأجانب، ورفع كفاءة العنصر البشري، وإصلاح المنافذ الجمركية من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية الحديثة، بما يُؤدِّي إلى خفض مستويات الوقت والتكلفة.

٨- مُشاركة السعودية فى سلاسل القيمة العالمية:

فى سياق تعزيز مشاركة السعودية ودول الخليج العربية فى سلاسل القيمة العالمية فقد تَمَّ الإعلان خلال «القمَّة العالمية للصناعة والتصنيع» التي انعقدت فى (أبو ظبي) عام ٢٠١٧ عن إطلاق منصَّة «ملتقى سلاسل القيمة العالمية»؛ المنصَّة الإلكترونية للشراكة فى القطاع الصناعي من خلال تعريف الشركات الصناعية على بعضها البعض، وتمكينها من اكتشاف فُرص المنصَّة التي تحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» و«منظمة الخليج للتعاون فيما بينها وللاستشارات الصناعية»، وتهدف إلى تعريف الشركات الصناعية العالمية على بعضها البعض، وتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية والفرص الاستثمارية فى القطاع الصناعي، حيث تُوفِّر المنصَّة فرصًا للتواصل بين الشركات، وتعهيد العقود الصناعية بشكل مباشر عبر موقعها الإلكتروني، أو خلال فعاليات القمَّة العالمية للصناعة والتصنيع لتعزيز الفرص الاستثمارية والشراكات التجارية، وتشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا لدول المنطقة، وتُتيح فرصة التعرُّف على الشركات الصناعية العالمية التي ترغب فى توسعة عمليات جديدة وتوفير معلومات قيمة للمُستثمرين حول البيئة الاستثمارية فى الدول المستهدَفة، بما فى ذلك التشريعات والقوانين المعتمَدة، ومستوى المخاطر، والأوضاع السياسية، والبنية التحتية، والدعم اللوجيستي). (Ministry of Trade2018) ونُلاحظ زيادة مشاركة السعودية فى سلاسل القيمة العالمية، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٤٤,٩٪ . وتمثَّلت الصادرات البترولية والمعادن الطاقة فى نسبة ٩٠٪ من الصناعات التصديرية.

جدول رقم (١) نسبة المشاركة فى سلاسل القيمة بالسعودية عام ٢٠١٨

(% المشاركة فى الإجمالي الكلى للصادرات)

إجمالي المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية	٤٤,٩
المشاركة فى الروابط الأمامية	٤١,٢
المشاركة فى الروابط الخلفية	٣,٧

المصدر: منظمة التجارة الدولية ٢٠٢٠

شكل رقم (٧) هيكل الصادرات بالمملكة العربية السعودية

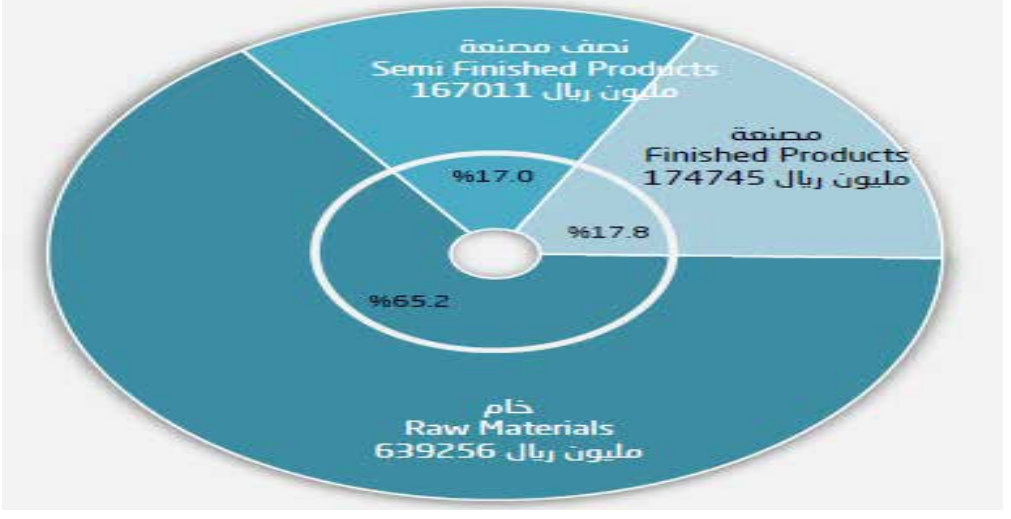

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة ٢٠٢١

وتسعى المملكة نحو التنويع بعيدًا عن القطاع النفطي الذي يُعدُّ المورد الأساسي لها، حيث يُمثِّل أغلب صادراتها وروابطها، ويُعدُّ أكبر خمس شركاء تجاريين مع المملكة هم على التوالي: الصين، المملكة المتحدة، الهند، كوريا الجنوبية، وتايوان.

شكل رقم (٨) حركة التجارة الخارجية للمملكة من عام ٢٠٠٩ -٢٠١٨

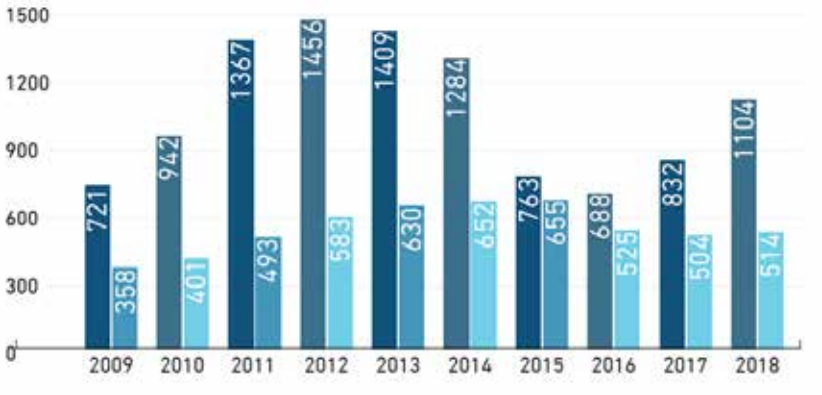

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة ٢٠٢١

شكل رقم (٩) أهم الشركاء التجاريين مع المملكة

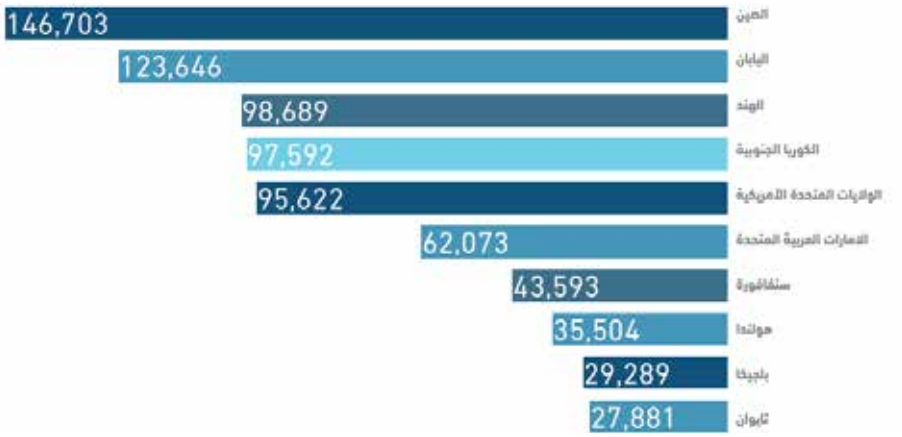

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة ٢٠٢١

وقد أطلقت المملكة مُؤخَّرًا المبادرة الوطنية لسلاسل القيمة العالمية، التي تستهدف تعزيز موقع المملكة كمركز رئيس وحلقة وصل رئيسية فى سلاسل القيمة العالمية، وتُسهم المبادرة فى تمكين المملكة من تحقيق طموحات وتطلُّعات رؤيتها، التي تقوم على تنمية وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانتها الاقتصادية لتُصبح ضمن أكبر ١٥ اقتصادًا عالميًا بحلول عام ٢٠٣٠م من خلال الاهتمام بالبيئة الاستثمارية

المناسبة لجميع المستثمرين فى سلاسل القيمة، وذلك من خلال العديد من الخطوات منها: حصر وتطوير الفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين، وإنشاء عددٍ من المناطق الاقتصادية الخاصة، التي يمكن من خلالها إيجاد بيئة جاذبة للمُستثمرين، بالإضافة لجذب المقرَّات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة. وتعمل المملكة حاليًا على استكمال الإصلاحات التنظيمية والإجرائية فى كافة الجوانب؛ لتحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها وتنافُسيتها.

وتهدف المبادرة إلى جذب استثمارات نوعية، صناعية وخدمية، بقيمة ٤٠ مليار ريال سعودي خلال السنتين الأولين، وقامت المملكة بتخصيص ميزانية تقدر بنحو ١٠ مليارات ريال سعودي لتقديم حزمة واسعة من الحوافز المالية وغير المالية للمُستثمرين، وتُتيح المبادرة للمُستثمرين الاستفادة من المزايا التنافُسية حيث تتوافر مصادر الطاقة المختلفة، ومصادر الطاقة المتجدِّدة، والمواد الخام الأساس مثل البتروكيميائيات، والمعادن، بالإضافة إلى المستوى التنافُسي لتكاليف مقوِّمات الإنتاج الرئيسة مثل؛ الكهرباء، والغاز الطبيعي، والعمالة. وتوفير البنية التحتية الجيدة من الخدمات العامة والبنية التحتية المتكاملة عالية الكفاءة فى مجال النقل والخدمات اللوجستية فى جميع أنحاء المملكة، وشبكات من المطارات والموانئ، وكذلك البنية التحتية الرقمية التي شهدت تقدُّمًا هائلًا ومستويات مرتفعة بها.

أهمُّ محدِّدات المشاركة التي تُؤثِّر على نوع ودرجة الاندماج فى سلاسل القيمة تتمثَّل فى الآتي:

١. الخصائص الهيكلية للدولة التي تُعتبر من المحدِّدات الرئيسية للمشاركة، وعلاقتها مع المشاركة عبر الروابط الأمامية والخلفية، وكذلك حجم السوق، والموقع، والهيكل الصناعي للدولة، ومستوى التنمية.

٢. تحرير التجارة الدولية والاستثمار وعدم اتِّباع سياسات مُقيِّدة للصادرات والواردات والاستثمار.

٣. ارتفاع مستوى التنافُسية والحصول على ترتيب متقدِّم فى مؤشِّرات التنافسية، وتشمل الجودة المؤسَّسية، وجودة البنية الأساسية والصحة

والتعليم الأساسي، والاستقرار على المستوى الكلي، وكفاءة التعليم والتدريب، وسوق العمل والأعمال والسلع، والتمويل، والتحديث التكنولوجي، والابتكار.

٤. مدى انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث يُعدُّ شرطًا ضروريًا للمشاركة فى سلاسل القيمة العالمية، فلا يجوز إدخال شركات غير رسمية فى التعامل مع سلاسل القيمة العالمية.

٥. الالتزام بالتحديث التكنولوجي والقدرة على تنفيذ المهام والأنشطة والعمليات المطلوبة بأعلى جودة، وأقل سعر، وفي التوقيت المناسب، وتوافر القُدرة على التواصل مع الأسواق العالمية ومُواكبة النظم الحديثة.

٦. التعريفات الجمركية المنخفضة على الواردات، سواء فى الداخل أو التي تُواجهها فى أسواق التصدير، والمشاركة فى اتفاقيات التجارة الإقليمية المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الأمامية والخلفية.

٧. الأداء اللوجستي بما فى ذلك تيسير التجارة، وحماية الملكية الفكرية، وجودة البنية التحتية، وكذلك جودة المؤسَّسات.

وقد قطعت السعودية شوطًا كبيرًا نحو عدد كبير من هذه المحدَّدات بالمقارنة بمصر، حيث ارتفعت مؤشِّرات تحرير التجارة وممارسة الأعمال والتنافُسية لديها إلى نحو ٦٢،٨٦ لعام ٢٠١٩ كما حقَّقت تقدُّمًا ملحوظًا فى مجال الإصلاحات فى بيئة الأعمال، حيث حقَّقت المركز الأوَّل عالميًا فى الإصلاحات الاقتصادية وجذب الاستثمارات.

ثالثًا: التحليل الإحصائي للدراسة

١- منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج الخاص بتقدير العلاقة بين مؤشِّرات سلاسل القيمة فى كلٍّ من مصر والسعودية كمتغيِّرات مستقلَّة، وأهم مؤشِّرات التنمية كمتغيِّرات تابعة، وذلك بقياس النماذج القياسية الثلاثة لهذه المتغيِّرات، ومن ثم تقدير هذه النماذج بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test).

٢- متغيِّرات الدراسة:

تُركِّز الدراسة الضوء على أثر المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية على التنمية من خلال قياس أثر المؤشِّرات المحدِّدة والمشكِّلة للمتغيِّر المستقل (المشاركة فى سلاسل القيمة) والمتمثِّلة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشِّر تركُّز الصادرات ونمو الصادرات، ومؤشِّر الانفتاح التجاري على المؤشِّرات الاقتصادية للتنمية (البطالة ونمو نصيب الفرد من الناتج ومؤشِّر التنمية البشرية). وقد غطَّت البيانات الخاصة بمتغيِّرات الدارسة الفترة من (١٩٩٥-٢٠٢١) لكلٍّ من مصر والسعودية، واعتمد تجميع البيانات بشكل سنويٍّ من كلٍّ من تقارير البنك الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة الدولية، وتَمَّ الاعتماد على البرنامج الإحصائي e-view لدراسة استقرارية المتغيِّرات باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامُل المشترك.

جدول رقم (٢) متغيِّرات الدراسة

متغيِّرات الدراسة التي تعبِّر عن التنمية	متغيِّرات الدراسة بالقيمة التي تعبِّر عن المشاركة فى السلاسل العالمية
• نمو نصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي GDPpcgr • مؤشِّر البطالة UEMP • مؤشِّر التنمية البشرية HDI	• الاستثمار الأجنبي المباشر FDI • مؤشِّر تركُّز الصادرات EXPC • نمو صادرات السلع والخدمات EXPgr • مؤشِّر الانفتاح التجاري TO

المصدر: من إعداد الباحثة

قامت الدراسة باختبارات جذر الوحدة للبيانات لمعرفة مستوى استقرارية متغيِّرات الدراسة، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أنَّ بعض المتغيِّرات كانت مستقرَّة عند المستوى، مما استلزم اختبار الفرق الأوَّل الذي تحصَّلنا منه على استقرارية باقي المتغيِّرات عند الفرق الأوَّل. وللتحقُّق من وجود تكامُل مشترك بين المتغيِّر التابع ومحدِّداته قمنا باختبار كاو للتكامُل المشترك الذي تمكنَّا من خلاله من إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيِّرات التابعة والمتغيِّرات المستقلَّة موضوع الدراسة.

٣- نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (٣) اختبار التكامل المشترك للبيانات وفقًا لاختبار كاو Kao

Kao Residual Cointegration Test			
Medels	Exogenous variables:	ADF	
		Statistic	Prob.
(GDPpcgr)	GDPpcgr TO FDI EXPC EXPgr	-2.469227	0.0000
(UEMP)	UEMP TO FDI EXPgr GDPgr EXPC	-1.365289	0.0861
(HDI)	HDI TO FDI EXPC EXPgr	-2.74315	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول رقم (٣) نُلاحظ أنَّه عند ١٪ يرفض فرضية العدم، وبالتالي فإنَّه يمكن القول: بأنَّ المتغيِّرات فى معادلات النماذج تتحرَّك معًا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى: بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكلِّ بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيِّرات التابعة لكلِّ نموذج ومتغيِّراته المستقلَّة فى كلٍّ من مصر والسعودية، والخطوة التالية هي تقدير حجم العلاقة باستخدام وسط المجموعة المدمجة.

أوَّلًا: تقدير النموذج الأوَّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلِّي (GDPpcgr)

جدول رقم (٤) تقديرات النموذج الأوَّل

D.GDPpcgr		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec							
	TO	.0012405	.0004927	2.52	0.012	.0002749	.0022062
	FDI	-5.20e-07	6.56e-07	-0.79	0.428	-1.8106	7.66e-07
	EXPC	-.2102586	.1049512	-2.00	0.045	-.4159592	-.0045581
	EXPgr	.4226136	.0425388	9.93	0.000	.3392391	.5059881
SR							
	ec	-.7208083	.1108894	-6.50	0.000	-.9381475	-.5034691
	TO D1.	-.0063966	.0011966	-5.35	0.000	-.0087419	.0040513
	FDI D1.	2.26060	1.45206	1.58	0.113	-5.3807	5.0606
	EXPC D1.	.1927243	.0846372	2.28	0.023	.0268383	.3586102
	EXPgr D1.	.0724899	.0270884	3.05	0.002	.0293977	.1355821
	_cons	-.0037984	.0183369	-0.21	0.836	-.039738	.0321412

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي

نُلاحظ من الجدول ما يلي:

فى المدى القصير: درجة المعنوية 1% لكل من TO, EXPgr **ودرجة المعنوية 5%** EXPC

فى المدى الطويل: درجة المعنوية 1 %: EXPgr **ودرجة المعنوية 5% لكلٍّ من** TO,EXPC

نُلاحظ: فى المدى الطويل يرتبط معدَّل نمو الفرد من الناتج كمتغيِّر تابع بعلاقة معنوية مُوجبة مع كلٍّ من مؤشِّر الانفتاح التجاري ومعدَّل الاستثمار؛ كلَّما كان هناك انفتاحٌ وتحرير للتجارة واستثمارات أكثر واندماج فى سلاسل القيمة؛ كلَّما زاد نمو نصيب الفرد تنمية مطَّردة.

أمَّا العلاقة بين معدَّل نمو نصيب الفرد من الناتج ومؤشِّر تركُّز الصادرات فنُلاحظ من الجدول أنَّ العلاقة عكسية معنوية، وهو ما يُشير إلى أنَّه كلَّما اقترب مؤشِّر تركُّز الصادرات إلى الواحد فإنَّ ذلك يعني أنَّ الصادرات تتركَّز فى عدد محدود من السلع،

وهو ما يجعل نمو الناتج عرضة لتقلُّبات الطلب العالمي عليها. ويمكن تفسير ذلك بأنَّه يرجع إلى تركُّز الصادرات فى السعودية على النفط، وتركُّزها فى مصر على المواد الخام، ومن ثَمَّ وفقًا لما تَمَّ إيضاحه على منحنى الابتسامة يقلُّ تأثير مؤشِّرات المشاركة فى سلاسل القيمة كلَّما كان التموضع عند الحلقات السُّفلى من السلسة.

ثانيًا: تقدير النموذج الثاني مؤشِّر البطالة UEMP

جدول رقم (٥) تقدير النموذج الثاني

	D.uemp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec							
	TO	.0073201	.0078933	-1.93	0.354	-.0081505	.0227907
	FDI	.0000949	.0000299	3.17	0.002	-.0000363	.0001535
	EXPgr	-3.070262	1.370655	-2.24	0.025	-5.756696	-.3838279
	GDPgr	.0358585	.033858	1.06	0.290	-.0305019	.102219
		-.0992343	.029465	-3.37	0.001	-.1569846	-.041484
SR							
	ec	-.2574135	.0733906	-3.51	0.000	-.4012565	-.1135706
	TO D1.	.0498373	.0207866	-2.40	0.017	.0090963	.0905783
	FDI D1.	-.00039	.0002051	-1.90	0.057	-.000792	.0000119
	EXPgr D1.	-3.369022	1.95345	-1.72	0.085	-7.197714	.4596693
	GDPgr D1.	.0547572	.0198855	2.75	0.006	.0157822	.0937321
	_cons	1.262119	.6522481	1.94	0.053	-.0162641	2.540501

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي

نُلاحظ من الجدول ما يلي:

فى المدى القصير: درجة المعنوية 5 % TO

فى المدى الطويل: درجة المعنوية 1 % FDI؛ ودرجة المعنوية 5% لكلٍّ من To EXPgr

نُلاحظ أنَّ معدَّلات البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر وتركُّز الصادرات والانفتاح التجاري؛ أي: أنَّ تدفُّقات الاستثمار المباشر يُسهم فى خلق مشاريع استثمارية حقيقية تمتصُّ الفائض فى قوَّة العمل فى كلٍّ من مصر والسعودية،

ويُمكن تأكيد هذا الرأي من خلال مساهمات الشركات المتعدِّدة الجنسيات فى حجم العمالة، وأنَّ الانفتاح التجاري والدخول فى سلاسل القيمة يُؤدِّي إلى انخفاض البطالة، ويُساهم فى ارتفاع التوظيف وتوفير فرص العمل.

ثالثًا: تقدير النموذج الثالث مؤشِّر التنمية البشرية HDI

جدول رقم (٦) تقدير النموذج الثالث

	D.HDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec							
	TO	.0047508	.0014829	3.20	0.001	.0018443	.0076572
	FDI	-4.18e-06	1.31e-06	-3.18	0.001	-6.76e-06	-1.60e-06
	EXPgr	-.3686479	.1754514	-2.10	0.036	-.7125264	-.0247694
	GDPgr	.0088958	.0021667	4.11	0.000	.0046492	.0131425
SR							
	ec						
	TO D1.	-.0002159	.0001286	-1.68	0.093	-.000468	.0000363
	FDI D1.	3.03e-07	1.81e-07	1.68	0.093	-5.09e-08	6.57e-07
	EXPgr D1.	.052086	.0292431	1.78	0.075	-.0052294	.1094015
	GDPgr D1.	.0003042	.0013843	0.22	0.826	-.0024089	.0030173
	_cons	.012217	.0024279	6.03	0.000	.0074543	.0169715

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي

نُلاحظ من الجدول ما يلي:

فى المدى القصير: درجة المعنوية 10% TO, FDI, EXPC

وفي المدى الطويل: درجة المعنوية 1% TO, FDI **ودرجة المعنوية** 5% EXPC

نُلاحظ: من خلال من تقدير النموذج أنَّ مؤشِّر التنمية البشرية يرتبط ارتباطًا معنويًا وإيجابيًا مع درجة حرية التجارة؛ أي: أنَّ الانفتاح العالمي وحرية التجارة يُؤثِّر بصورة موجيَّة على المؤشِّرات الفرعية لمؤشِّر التنمية البشرية، وتعمل لصالح القضاء على الفقر بتوفير مستوى معيشي وحياة صحية طويلة، كما نُلاحظ أيضًا ارتباط

المؤشِّر بعلاقة عكسية مع تركُّز الصادرات، حيث إنَّ التركز سواء فى هيكل الصادرات يجعل نمو هذه الاقتصاديات مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالأسواق الدولية وتقلُّبات الأسعار والطلب العالمي على السلع المصدَّرة، بما يُؤثِّر سلبًا على المؤشِّرات الجزئية للتنمية البشرية، كذلك هنالك علاقة مُوجبة بين الاستثمار الأجنبي ومؤشِّر التنمية البشرية، حيث تدفُّق الاستثمارات يُؤدِّي إلى التحسين فى مستوى المعيشة والصحة.

وفقًا لما سبق يمكن أن نستخلص من تقديرات النماذج الثلاثة ما يلي:

- وجود علاقة معنوية طردية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلِّي ومعظم متغيِّرات المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية، وذلك فى المدى الطويل.

- هناك علاقة معنوية ذات اتجاه عكسي بين البطالة ومعظم متغيِّرات المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية فى المدى الطويل.

- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشِّر التنمية البشرية وبعض متغيِّرات المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية فى المدى الطويل.

رابعًا: الخاتمة والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة مستقبل الدخول فى سلاسل القيمة العالمية فى ظلِّ التحديات التي يشهدها العالم، وركَّزت على كلٍّ من مصر والسعودية فى محاولة للتعرُّف على أثر المشاركة فيها على التنمية والتحديات التي تُواجه كلا البلدين، وقد وجدت الدراسة أنَّ الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية له أثر كبير على البلدان العربية ومنها مصر والسعودية؛ لتحقيق التنوُّع الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الاندماج فى شبكات التجارة والاستثمار العالمية. وإن كان هناك اختلاف فى آثار المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية على التنمية بين مصر عن السعودية؛ وذلك بناءً على المكوِّنات السلعية للصادرات لدى كلِّ دولة، وعلى مدى استيفائها لمحدِّدات الدخول فى سلاسل القيمة، ومدى الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة وفقًا للإمكانيات والظروف لدى كلِّ دولة.

ويمكن لكلٍّ من مصر والسعودية أن تُعزِّز سلاسل القيمة العالمية؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وإتاحة فرص عمل أفضل وتخفيض البطالة، والحدّ من الفقر من خلال زيادة الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية، وقد أظهرت نتائج التقديرات وجود علاقة معنوية موجبة مع كافة مؤشّرات المشاركة فى سلاسل القيمة، ومؤشّرات التنمية بالدولتين.

وترى الدراسة أنَّ ضعف الإمكانيات لدى مصر سيجعل مشاركتها مقتصرة على التصنيع، وهو المرحلة الأقل فى فائض القيمة مما يُقلِّل من مكاسب الدخول فى سلاسل القيمة، ومن ثَمَّ على مصر السعي قدُمًا نحو التنويع والدخول فى مراحل جديدة من الإنتاج؛ لزيادة القيمة المضافة من الدخول فى سلاسل القيمة. أمَّا السعودية فهي فى وضع أفضل من مصر؛ نظرًا لتوفر الإمكانيات لديها، لذا تسعى حاليًا نحو الاستفادة من تلك الإمكانيات المتاحة، ودفع المزيد من المشاركات من خلال المبادرة الوطنية التي تبنَّتها مُؤخَّرًا لزيادة المشاركة فى سلاسل القيمة، والدخول فى مراحل التصنيع التي تزيد من مكاسب الدخول فى سلاسل القيمة.

ووجدت الدراسة أنَّ سلاسل القيمة تشهد عدَّة تحوُّلات مع الأزمات التي تمرُّ بها، ممَّا أدَّى إلى ظهور ملامح جديدة تقوم على عدد من العناصر، تتضمَّن: المرونة، والاستعانة بمصادر متعدِّدة، والتركيز على الجودة والمعايير البيئية المطلوبة، وعلى البُعد الإقليمي وليس الدولي، والاهتمام بالعنصر المال البشري، والتوجُّه نحو التحوُّل الرقمي والتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية، وإدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وتبنِّي مفهوم سلاسل القيمة العالمية المستدامة والشاملة.

وقد انتهت الدراسة إلى عددٍ من التوصيات لتعزيز قُدرة كلٍّ مصر والسعودية على المشاركة فى سلاسل القيمة، وذلك كما يلي:

١. تطوير المراحل والقطاعات المهمَّة ذات القيمة المضافة المرتفعة كالبحث، التطوير، التسويق وخدمات الأعمال، وغيرها من المراحل للارتقاء وتحسين المشاركة فى سلاسل القيمة فيها.

٢. تعزيز الروابط الإقليمية والتعاون فى القطاع الصناعي بين الدول العربية بعضها ببعض، وبين مصر والسعودية بصفة خاصة، والاستفادة من إمكانيات وقدرات كلٍّ طرف.

٣. تطوير البنية التحتية التي تدعم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا والاتصالات وأنظمة النقل الدولي واللوجستيات، وقد خطت كلٌ من مصر والسعودية خطوات واعدة فى هذا المجال.

٤. السعي نحو تحقيق مراكز متقدِّمة فى مؤشِّرات التنافُسية العالمية، والعمل على تسريع وتيرة الإصلاحات، وتحرير التجارة الدولية، وزيادة فرص الاستثمار والنمو.

٥. الاهتمام برأس المال البشرى بزيادة الإنفاق على التعليم والصحَّة، ورفع جودة التعليم والتدريب، والانفتاح على العالم الخارجي.

٦. وضع الحوافز اللازمة لتبنِّي معايير السلامة البيئية والجودة، وبما يتناسب مع المعايير المحلِّيَّة والدولية، حيث تُعدُّ تلك المعايير شرطًا هامًّا للمشاركة مع سلاسل القيمة العالمية.

٧. تحقيق بيئة اقتصادية مستقرَّة، ووضع أُطُر وقوانين استثمار واضحة وشفَّافة.

٨. دراسة مراحل التصنيع والعمل على الدخول فى كافة المراحل التي تسبق وتلي التصنيع، والتحوُّل من تصدير السلع الأوَّليَّة إلى مرحلة التصنيع؛ لتحسين المشاركة فى سلاسل القيمة ذات القيمة المضافة الأعلى والمتحقِّقة من التصنيع؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من المشاركة.

٩. وضع الإجراءات والسياسات اللازمة للحدِّ من الاقتصاد غير الرسمي، ودعم منظومة التسجيل والتحوُّل الرقمي والشمول المالي.

١٠. العمل على الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة مع التحوُّلات الحالية فى التجارة وسلاسل القيمة، والعمل على تبنِّي ومُواكبة الإستراتيجيات الجديدة التي تُتيح الدخول وتوفير المحدِّدات اللازمة لذلك، والتغلُّب على التحديات.

١١. ربط سلاسل القيمة المحلِّيَّة مع الإقليمية والعالمية؛ بهدف تحسين سلاسل القيمة المحلِّيَّة؛ لضمان جاهزيتها للاندماج فى سلاسل القيمة العالمية.

١٢. العمل على المتابعة المستمرَّة لنتائج المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية على التنمية المستدامة من حيث التوزيع العادل للفوائد وحماية البيئة.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

١. إسماعيل، محمد، « الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية « ، صندوق النقد الدولي، موجز سياسات، العدد ٧، أكتوبر ٢٠١٩.

٢. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، « دور النقل فى تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة الثامنة عشرة، ديسمبر ٢٠١٧.

٣. عاشور، سالي، « مشاركة مصر فى سلاسل القيمة العالمية»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ECSS، ١١ أكتوبر ٢٠٢١.

٤. سامي سلامة نعمان، « سلاسل القيمة العالمية وأثرها على التنمية فى الدول النامية « ، مجلة مصر المعاصرة – مصر، المجلد (١٠٤)، العدد (٥١١)، ٢٠١٣.

٥. عبد المالك وآخرون، أثر المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية فى الدول العربية « دراسة قياسية على مجموعة من الدول العربية ٢٠٠٥-٢٠١٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ٢٠١٦.

٦. عفان ، منال ، أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية: إستراتيجيات جديدة وفرص وتحديات للدول النامية كلية التجارة، جامعة طنطا ٢٠٢١.

ب- المراجع الأجنبية:

1. Andrew Higgins, Peter Thorburn, Ainsley Archer, and Emma Jakku, (2007): Opportunities for Value Chain Research in Sugar Industries, Agricultural Systems, Vol.94, 611-621

2. C. Janie Chang and Nen- Chen Richard Hwan, (2002) The Effects of Country and Industry on Implementing Value Chain Cost Analysis, The International Journal of Accounting, Vol. 37, Issue 1,: 123 – 140.

3. Blyde, J., July 2020. "Global Value Chains and the Environment in a Post –Covid World ", Beyond Borders (blog), http://blogs.iadb.org/integration-trade /en/global-value-chains-environment-covid-19/.

4. Corden, C. and Eric, B., May2020 . "a Post Covid -19 Outlook: the Future of the Supply Chain ", IMD Business School, http: // www.imd.org/research-kowledge/articles/a-post-covid-19-outlook-thefuture -of-the-supply-chain/ (May2020).

5. Cusolito, A.P., Safadi, R., and Taglioni, D., 2016 Directions in Development Trade, Inclusive Global Value Chains :Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low Income Countries (Washington, OECD and World Bank,).

6. -Ferrantino ,M. and Taglioni, D. March 2014,"Global Value Chains in the Current Trade Slowdown ", Economic Premise, World Bank ,No.137, PP1-60.

7. Johansson, A. and Olaberra , E.," July 2014 Global Trade and Specialization Patterns Over The Next 50 Years, No. 10, OECD, Economic Policy Paper, PP 1-44.

8. Jones, L. et al," April 2019 Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches ", Journal of International Commerce and Economics , PP 1-29.

9. Kano, L.and Hoonoh.CH., "Global Value Chains in the Post Covid World :Governance for Reli

10. Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman 2005 (Outsourcing in a Global Economy, Review of Economic Studies), 72 (1), pp. 135 – 160.

11. Ingo Geishecker, and Holger Gorg, March 2004 "International outsourcing and wages: Winners and losers", University of Nottingham, Work papers, , p.12.

12. Marcos Singer and Patricio Donoso, (2008) Upstream or Downstream in the Value Chain, Journal of Business Research, Vol. 61, June, 669 – 677.

13. OECD (2016), "Global Value Chains and Trade in Value- Added: An Initial Assessment of the Impact on Jobs and Productivity", OECD Trade Policy Papers, No. 190, OECD Publishing, Paris.

14. OECD, 3 June 2020 "COVID-19 and Global Value Chains: Policy Options to Build More Resilient Production Networks", PP1-10. OECD. http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-value-chains-policy-options-to-build-more-resilient-production-networks-04934ef4/.

15. Paula, A.,Safadi,R. and Taglioni, D. 2016 "Inclusive Global Value Chains : Policy Options for Small and Medium Enterprises and low –Income Countries (OECD and World Bank Group ,Washignton,).

16. Par, Nayyar, Low. (2013). supply chain perspectives and issues: a literature review, WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, WTO Publication.https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradesupplychain13_e.pdf

17. Pesaran M H, Smith R P. (1995). Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of Econometrics, 68, 113.

18. Pesaran MH, Shin Y, Smith R J. (1999). Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association,94, 621.634.

19. R Stöllinger 2017 (Global Value Chains and Structural Upgrading. The Vienna Institute for International Economic Studies, Working Paper 138.

20. Quak, E. J., Sep.2020, "the Covid -19 Pandemic and the Future of Global Value Chains GVCs", Helpdesk Report K4D, PP1-39.

21. Reichlin ,P.," 2017, Global Value Chains and the Transformation of Global Trade ", LUISS, Department of Business and Management ,PP 1-66.

22. Robert C.F eenstra and Gordon H. Hanson, June 2001, " Global production Sharing and Rising Inequality: A Survey of Trade and University of California and National Bureau of economic, Wages Research, P. 3.

23. Shepherd, B. (2013), "Global Value Chains and Developing Country Employment: A Literature Review", OECD Trade Policy Papers, No. 156, OECD Publishing, Paris.

24. UNCTAD, World Investment Report, (2010), Global Value Chain: Investment and Trade for Development (New York & Geneva), P. 175.

25. WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE. (2013). global value chains in a changing world, Edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, Printing byWTOSecretariat,Switzerland.https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradeglobalvalue13_e.pdf

مستقبل المشاركة فى سلاسل القيمة العالمية فى ضوء الأزمات والأثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر والسعودية)

د. منى أبو العطا حليم

أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم العلوم المالية، الكلية التطبيقية

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، السعودية

الملخص:

أصبحت سلاسل القيمة العالمية وافاق ومستقبل المشاركة فيها من الأهمية بمكان خاصة مع التداعيات الاقتصادية والتحولات العالمية الحالية التي نشهدها. وتعد سلاسل القيمة العالمية ظاهرة اقتصادية دولية ، تسعى العديد من الدول العربية بطرق مختلفة للدخول فيها وذلك لما لها من اثار ومنافع اقتصادية عديدة للدول المشاركة بها، حيث تساهم في توفير المزيد من فرص عمل، وزيادة الدخل، وحجم الصادرات، كما انها تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال نشر التكنولوجيا والمهارات المختلفة، وتحديث الصناعة وتساعد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وتهدف الدراسة الى التعرف على ماهية سلاسل القيمة العالمية وتطورها ومستقبلها ومدى أهمية المشاركة فيها وذلك للدول العربية بصفه عامة ودراسة حالة مصر السعودية بصفة خاصة والتعرف على الفرص الممكنة والمتاحة والتحديات والصعوبات والمعوقات التي تقف عثرة في سبيل ذلك خاصة مع التحديات العالمية الحالية وكيفية التغلب عليها والاثار المترتبة على المشاركة فيها وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتحليل الإحصائي في التعرف على اثر المشاركة في سلاسل القيمة على التنمية في كل من مصر والسعودية باستخدام تحليل الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة معنوية موجبة طويلة المدى بين كل المتغيرات التابعة المعبرة عن التنمية والمتغيرات المفسرة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وان الاندماج في سلاسل القيمة يساعد على التطوير والتنمية وتعزيز تنافسية الصناعة وزيادة الصادرات ويساهم في خفض الفقر وتوفير فرص

العمل وتحقيق اهداف التنمية المستدامة كما انتهت الدراسة الى ان سلاسل القيمة العالمية تغيرت استراتيجيتها في ظل ما يشهده العالم من ازمات وأصبحت تعتمد اكثر على سلاسل القيمة المستدامة والبعد الإقليمي، وأن هناك فرص جديدة متاحة امام كل من مصر والسعودية للدخول في سلاسل القيمة لكن هناك عدة اشتراطات وتحديات على الدول السعي نحو استيفائها ومواجهتها للدخول في سلاسل القيمة ، كما اصبح التحول الرقمي والتجارة الالكترونية وتبنى معايير الجودة والسلامة والمتطلبات البيئية المطلوبة من اهم ركائز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، سلاسل القيمة العالمية، التنمية المستدامة، الدول العربية، مصر، المملكة العربية السعودية.

The future of participation in global value chains in the light of Crisis and the impact on sustainable development (Egypt and Saudi Arabia as a case study)

Dr. Mona Aboul Atta Halim

Assistant Professor of Economics, Financial Science Department, The Applied Collage, Imam Abdulrahman Bin Faisal University , Saudi Arabia

Abstract

The prospects and future of participating in Global value chains (GVCs) have become very important, especially under the current economic repercussions and global transformations that we are witnessing. Global value chains are an international economic phenomenon, and many Arab countries seek to enter into them in different ways, because of their many economic effects and benefits for the participating countries, as they contribute to providing more job opportunities, increasing income, and the volume of exports, and they also play an important role in economic development by spreading technology and different skills, modernizing the industry, and helping to achieve the goals of sustainable development.

This study aims to identify the nature of global value chains, its development, the future, and the importance of participation in t for the Arab countries in general, and to study the case of Egypt and Saudi Arabia in particular, and to identify available opportunities, challenges, difficulties, and obstacles that stand in the way of that, especially with the current global challenges and how to overcome them. The study used the deductive and inductive approaches and the statistical analysis to identify the impact of participation in value chains on the development in both Egypt and Saudi Arabia, using ARDL Model .

The study concluded with several results, the most important of which is the long-term positive significant relationship between all the variables that express development and the variables that explain participation in global value chains, and that integration in value chains helps development and enhances industry competitiveness, increases

exports, and also contributes to reducing poverty, providing job opportunities, and achieving the goals of sustainable development. The study also concluded that global value chains have changed their strategy considering the transformations the world and the Arab countries are witnessing and have become more dependent on sustainable value chains and the regional dimension, and there are new opportunities available for both Egypt and Saudi Arabia to enter value chains, but there are several conditions and challenges countries must strive to meet them for entry in GVCs. Digital transformation, electronic commerce, and the adoption of quality, safety, and environmental requirements have become among the most important pillars of participation in global value chains.

Keywords: international trade, global value chains, sustainable development, Arab countries, Egypt, Saudi Arabia.